

موازنة ٢٠٢٦: التركيز على ما يهم

٢٦ فبراير / شباط ٢٠٢٦

تركّز موازنة ٢٠٢٦ على ما يهم، وتتخذ خيارات منضبطة، وتنفيذ إجراءات حاسمة.

تشكل حالة عدم استقرار الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط، والنمو السكاني السريع ضغوطاً حقيقية على مالية ألبرتا والخدمات العامة.

تواجه ألبرتا ضغوطاً شديدة، حيث أدى النمو غير المسبوق في السنوات الأخيرة إلى الضغط على القدرة الاستيعابية للخدمات الأساسية بما يتجاوز قدرة النظام على إدارتها. ويعني ازدياد عدد السكان أن ألبرتا بحاجة إلى المزيد من الفصول الدراسية، وزيادة طاقة المستشفيات، والمزيد من البنية التحتية، والمزيد من أنظمة الدعم — وذلك كله في وقت تتراجع فيه عائدات الموارد غير المتجددة. لا تقتصر هذه الضغوط على زيادة العجز فحسب، بل تدفع المقاطعة أيضاً إلى توقع ثلاث سنوات من العجز الكبير، إذا استمرت توقعات الإيرادات والنفقات الحالية.

وإذا تم اعتماد موازنة ٢٠٢٦ فإنها تتضمن عجزاً قدره ٩,٤ مليار دولار، و٧,٦ مليار دولار، و٦,٩ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

واستجابةً للضغوط المالية المتزايدة، تخصص موازنة ٢٠٢٦ استثمارات مدروسة مع تعزيز الإيرادات من خلال التنمية الاقتصادية، وإعادة الاستثمار في صندوق التراث، والاستثمار في الخدمة العامة، وبناء قوة عاملة أقوى، وضمان مساهمة الجميع بما يوازي نصيبهم العادل.

بفضل إجمالي نفقات بلغت ٣٤,٤ مليار دولار لنظام الصحة، تدعم موازنة ٢٠٢٦ إجراء المزيد من العمليات الجراحية، وتعزيز الوصول إلى الأطباء العامين والمرضى الممارسين في الصفوف الأمامية، وتضيف مئات من أسرة العلاج للأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية والإدمان.

تستثمر موازنة ٢٠٢٦ إذا تم اعتمادها، مبلغ ١٠,٨ مليار دولار في نظام التعليم، بزيادة قدرها ٧,٢٪ عن السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦. سيساعد هذا الاستثمار في توظيف المزيد من المعلمين والمساعدات التربويين لدعم زيادة أحجام الفصول وتعقيدها، كما تستثمر موازنة عام ٢٠٢٦ مبلغ ٣,٣ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات في بناء البنية التحتية التعليمية في جميع أنحاء المقاطعة.

صرح نيت هورنر، رئيس مجلس الخزانة ووزير المالية في ألبرتا قائلاً:

"لدينا مسؤولية تجاه الأسر التي تربي الأطفال، والعمال الذين يحافظون على حركة اقتصادنا، والمجتمعات التي يعتمد عليها الناس كل يوم. تحمي هذه الموازنة الخدمات التي يعتمد عليها سكان ألبرتا مع ضمان عدم نقل تحديات اليوم إلى الجيل القادم. يتعلق الأمر بالسعي إلى الاستقرار في الأوقات الصعبة واتخاذ خيارات تحافظ على قوة ألبرتا على المدى الطويل."

في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، يستمر اقتصاد ألبرتا وتوقعاته المالية في مواجهة تحديات ناجمة عن تغير المشهد الاقتصادي العالمي، ومع فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية واسعة النطاق العام الماضي، سيستمر عدم اليقين التجاري وانخفاض أسعار

النفط في إبطاء النمو هذا العام، ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمقاطعة إلى ١,٨ في المئة. سيؤثر تباطؤ نمو السكان على النشاط الاقتصادي، ولكنه سيخفف الضغط على سوق العمل ويسهل على سكان ألبرتا العثور على وظائف جيدة. من المتوقع أن يبقى معدل التضخم قريباً من ٢٪، مما سيساعد الأسر على إدارة نفقاتها اليومية وتخفيف العبء عن كاهل ميزانيات المنازل.

حتى مع انخفاض أسعار النفط، ما يزال قطاع الطاقة في ألبرتا يمثل مصدر قوة. ويشهد قطاع الطاقة في ألبرتا نمواً ملحوظاً، حيث يقوم بالإنتاج والبيع إلى عدد أكبر من الأسواق حول العالم. بدأ قطاع التصنيع في التعافي بعد التحديات التجارية التي واجهها العام الماضي، ومن المتوقع أن تبدأ الشركات بالاستثمار تدريجياً مرة أخرى مع استقرار حالة عدم اليقين.

على الرغم من مؤشرات التعافي، فإن الضغوط الاقتصادية الأوسع نطاقاً تبرز الحاجة إلى تخطيط مدروس واتخاذ إجراءات حاسمة للحفاظ على مسار مستقر لألبرتا. فعندما تشدد الظروف، لا تتخلى حكومة ألبرتا عن مواجهة التحدي، إذ تركز حكومة ألبرتا على ما يهم، وتحمي ما له قيمة، وتتصرف بمسؤولية، وترسم مساراً ثابتاً للمضي قدماً بالمقاطعة.

تستثمر موازنة ٢٠٢٦ في:

- تُخصص موازنة ٢٠٢٦ مبلغ ١٠,٨ مليار دولار كنفقات تشغيلية لقطاع التعليم، بزيادة قدرها ٧,٢٪ عن السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بما يدعم توظيف ما لا يقل عن ٣,٠٠٠ معلم و١,٥٠٠ مساعد تربوي جديد على مدى ثلاث سنوات.
- ٣,٣ مليار دولار لتمويل البنية التحتية لدعم أعمال بناء وتحديث ١٦١ مدرسة، بما في ذلك التعجيل بتنفيذ ٤٠ مشروعاً مدرسياً جديداً هذا العام.
- ٣٤,٤ مليار دولار كإجمالي نفقات في نظام الرعاية الصحية، بزيادة قدرها ١,٩ مليار دولار أو ٥,٨٪ مقارنة بتوقعات السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بما في ذلك:
 - ١٣,٨ مليار دولار لخدمات المستشفيات والجراحة، بما في ذلك ٥٢٥ مليون دولار لإتمام ٥٠,٠٠٠ عملية جراحية إضافية.
 - تُخصص موازنة ٢٠٢٦ مبلغ ٥,٩ مليار دولار للرعاية المدعومة لكبار السن والخدمات الاجتماعية، لدعم الرعاية المستمرة وخدمات السكن المدعوم وكبار السن.
 - ٢ مليار دولار للصحة العقلية والإدمان
 - سيساعد هذا في إعطاء الأولوية لعلاج الإدمان والرعاية النفسية في الخطوط الأمامية، وبناء مراكز تدخل رحيمة ومرافق للصحة العقلية للشباب.
- وتواصل المقاطعة أيضاً تنمية صندوق التراث من أجل ما يهم أكثر: الادخار للمستقبل وتأمين النمو على المدى الطويل والاستقرار المالي.
 - من المتوقع أن ينمو الصندوق ليصل إلى نحو ٣٤ مليار دولار بحلول نهاية السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مقارنة بـ ٣١,٥ مليار دولار حسب التحديث المالي للربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
 - سيؤدي تجديد صندوق التراث بقيمة ٢٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٥٠ إلى تحويل قوة موارد ألبرتا إلى أمن مالي دائم من خلال استثمارات استراتيجية واسعة النطاق في السنوات الجيدة، وأرباح تنمو عاماً بعد عام، مما يقلل من اعتماد المقاطعة في المستقبل على عائدات الموارد الطبيعية.
- تتضمن خطة رأس المال في موازنة ٢٠٢٦ مبلغ ٢٨,٣ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، بزيادة قدرها ٢,٢ مليار دولار أو ٨٪ عن ميزانية ٢٠٢٥، سيني المشروع ما يهم في المقاطعة: المدارس والمستشفيات والطرق والجسور.

- ٣,٣ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات للبنية التحتية التعليمية (من الروضة إلى الصف الثاني عشر).
- ٤,٩ مليار دولار للبنية التحتية الصحية، بزيادة قدرها ١,٣ مليار دولار عن موازنة ٢٠٢٥، لبناء نظام رعاية صحية يدعم الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات الريفية والحضرية في ألبرتا.

الإيرادات

- من المتوقع أن تصل الإيرادات الإجمالية في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ إلى ٧٤,٦ مليار دولار، بانخفاض قدره ٠,٧ مليار دولار عن توقعات الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦ البالغة ٧٥,٣ مليار دولار.
- يرجع الانخفاض في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بشكل رئيسي إلى تراجع إيرادات الموارد غير المتجددة بمقدار ٣,١ مليار دولار، نتيجةً للانخفاض المتوقع في أسعار النفط.
- من المتوقع أن تصل إيرادات الموارد غير المتجددة إلى ١٣,٢ مليار دولار في ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مقارنة بـ ١٦,٣ مليار دولار حسب توقعات الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
- من المتوقع أن تصل إيرادات ضريبة الدخل الشخصي إلى ١٥,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بزيادة قدرها ١,٢ مليار دولار عن توقعات الربع الثالث من ٢٠٢٥-٢٠٢٦، حيث تنمو هذه الإيرادات بالتوازي مع ارتفاع الدخل الشخصية لتصل إلى ١٧,٧ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٨-٢٠٢٩.
- تُقدّر إيرادات ضريبة الدخل على الشركات بـ ٧,٣ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بانخفاض قدره ٠,١ مليار دولار عن توقعات الربع الثالث للسنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
- مع ذلك، فهي أعلى من موازنة ٢٠٢٥، مدفوعةً بنمو أقوى في أرباح الشركات على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين التجاري.
- من المتوقع أن تنمو إيرادات ضريبة الدخل على الشركات بشكل معتدل لتصل إلى ٧,٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٧-٢٠٢٨ و ٧,٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٨-٢٠٢٩.
- تُقدّر الإيرادات الأخرى من الضرائب بـ ٣,٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بزيادة قدرها ٠,٢ مليار دولار عن الموازنة وتوقعات السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦، ويأتي معظمها من ضريبة الوقود وضريبة التأمين.
- من المتوقع أن تصل الإيرادات الإجمالية إلى ٧٨,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٧-٢٠٢٨ و ٨١,٥ مليار دولار بحلول السنة المالية ٢٠٢٨-٢٠٢٩، مدفوعة بتحسين أسعار النفط وعوامل السوق الأخرى.

المصروفات

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي المصروفات في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ مبلغ ٨٣,٩ مليار دولار، بزيادة قدرها ٤,٥ مليار دولار أو ٥,٦٪ عن توقعات الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
- ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي المصروفات ٨٦,٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٧-٢٠٢٨ و ٨٨,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٨-٢٠٢٩، أي بزيادة سنوية قدرها ٢,٧٪ تقريباً.
- تُقدّر المصاريف التشغيلية بـ ٧٠,٤ مليار دولار، بزيادة قدرها ٣,٤ مليار دولار أو ٥٪ عن توقعات الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
- كما ترتفع النفقات التشغيلية إلى ٧٢,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٧-٢٠٢٨ و ٧٤,١ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٨-٢٠٢٩، بمعدل زيادة سنوي متوسط قدره ٢,٦٪.
- تتضمن الموازنة ما يقارب ٣٨ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ لتعويضات العاملين في القطاع العام ضمن الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، والتعلّم ما بعد الثانوي، والخدمة العامة.

- كما تشمل الموازنة مخصصاً احتياطياً بقيمة ٢ مليار دولار لمواجهة النفقات غير المتوقعة، بما في ذلك الكوارث والطوارئ، والأولويات المستجدة التي قد تطرأ خلال العام ولا يكون من العملي تأجيلها إلى الموازنة التالية.

عجز الموازنة

- من المتوقع أن يبلغ العجز ٩,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مقارنةً بالعجز المتوقع البالغ ٤,١ مليار دولار في الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
- ومن المتوقع أن ينخفض العجز إلى ٧,٦ مليار دولار و ٦,٩ مليار دولار في السنتين الماليتين ٢٠٢٧-٢٠٢٨ و ٢٠٢٨-٢٠٢٩ على التوالي.
- ويُعزى العجز المتوقع في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بشكل رئيسي إلى انخفاض عائدات الموارد غير المتجددة وارتفاع التكاليف اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية المتنامية لسكان مقاطعة ألبرتا.

الدين

- من المتوقع أن يبلغ الدين المدعوم من دافعي الضرائب ١٠,٨,٩ مليار دولار أمريكي للسنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بزيادة قدرها ١٦,٨ مليار دولار أمريكي عن السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
- من المتوقع أن تبلغ تكاليف خدمة الدين ٣,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بزيادة عن ٢,٩ مليار دولار في توقعات السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
- وتعكس تكاليف خدمة الدين أسعار الفائدة الحالية والافتراضات القائمة، وهي ضمن الحدود المستدامة مقارنةً بالنتائج المحلي الإجمالي وقاعدة الإيرادات في ألبرتا.

التوقعات الاقتصادية

- من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٦ بنسبة ١,٨ في المئة - بانخفاض عن النسبة المقدرة بـ ٢,٢ في المئة لعام ٢٠٢٥ - ثم يرتفع إلى ٢,٣ في المئة في عام ٢٠٢٧.
- من المتوقع أن يتباطأ النمو السكاني إلى ١,١ في المئة في عام ٢٠٢٦ - بانخفاض عن نسبة ٢,٥ في المئة المتوقعة في عام ٢٠٢٥ والنسبة القياسية البالغة ٤,٧ في المئة في عام ٢٠٢٤ - مما يعكس التدفقات الصافية الكبيرة للمقيمين غير الدائمين وسياسة الحكومة الفيدرالية بشأن أهداف الهجرة المنخفضة.
- سيظل النمو ضعيفاً عند ١,١ في المئة في عام ٢٠٢٧، ثم سيرتفع إلى ١,٤ في المئة في عامي ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩.

افتراضات الطاقة والاقتصاد، ٢٠٢٦-٢٠٢٧

- سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار أمريكي/برميل) ٦٠,٥٠ دولارًا
- خام غرب تكساس الوسيط (دولار أمريكي/برميل): ٦٠,٥٠ دولارًا
- الفارق بين النفط الخفيف والثقيل (دولار أمريكي/برميل): ١٣,٠٠ دولارًا
- الغاز الطبيعي بسعر ألبرتا المرجعي (دولار كندي/جيجا جول) ٣,٠٠ دولارًا
- إنتاج النفط الخام التقليدي (آلاف البراميل/اليوم): ٥٤٤
- إنتاج البيتومين الخام (آلاف البراميل/يوم) ٣,٦٩١
- سعر صرف الدولار الكندي (سنت أمريكي/دولار كندي): ٧٣,٠ سنتًا



بيان إخباري

- معدل الفائدة (سندات كندا لأجل ١٠ سنوات، بالنسبة المئوية) ٣,٢

الاستفسارات الإعلامية

ماريسا بريس

Marisa.Breeze@gov.ab.ca

780-235-4427

كبير مسؤولي الصحافة، وزارة مجلس الخزانة والمالية